

حرب العملات الدولية و انعكاساتها على مسار أسعار النفط الدولية

## International Currency Wars And Its Reflections On The Course Of International Oil Prices

أ. داي سارة / أ. د. حساني رقية، جامعة بسكرة-الجزائر

تاريخ التسليم: (2016/11/02)، تاريخ القبول: (2017/03/05)

### Abstract :

The international currency war is the Basic engine of the current changes in Global oil prices, There is a strong correlation between Currencies and oil prices and on the other hand between oil prices and other major commodities, So any change in the value of currencies necessarily leads to changes in the prices of oil and gold, If oil is priced in dollars so Any change in the level of the dollar will inevitably be reflected directly on international oil prices, Which are difficult to predict its path Due to unexpected factors.

**Keywords :** International Currency War , Exchange Rate, Dollar, International Oil Prices

### ملخص :

تعتبر حرب العملات الدولية المحرك الأساسي للتغيرات الحالية التي تشهدها أسعار النفط على الساحة الاقتصادية العالمية ، حيث تبرز علاقة قوية بين أسعار العملات و أسعار النفط هذا من جهة ، ومن جهة أخرى بين أسعار النفط و السلع الرئيسية الأخرى، فالتغير في قيمة العملات يقود بالضرورة للتغير في أسعار السلع الرئيسية كالنفط و الذهب، و بما أن النفط يسعر بالدولار فإن أي تغير يطرأ على مستوى الدولار حتما سينعكس مباشرة على أسعار النفط الدولية التي يصعب التكهن بمسارها لتأثرها بعوامل يصعب توقعها.

الكلمات المفتاحية: حرب العملات الدولية، سعر الصرف، الدولار، أسعار النفط الدولية.

**مقدمة:**

ولأن حرب العملات الدولية لها ردات فعل إنتقامية من قبل الدول المتلقية لعمليات تخفيض قيمة العملات ، هذا ما سيؤدي كنتيجة حتمية إلى إنسداد تجاري دولي مما يحد من التجارة البنينة بين أكبر الإقتصادات العالمية، كما أن لها إنعكاسات و آثار على أسعار النفط و الذهب، بالتالي تبرز هنا علاقة الترابط الوثيقة بين التلاعبات في أسعار صرف العملات الدولية و ما ينجر عنه من تداعيات على مستوى أسعار السلع الرئيسية و من أهمها أسعار النفط ، إذ يتجلى ذلك من خلال أزمة إنهيار أسعار النفط العالمية التي بدأت في 2014، حيث لم تستطع حتى اللحظة الراهنة قيادة كبار منتجي النفط سواء من داخل منظمة "الأوبك" أو خارجها إلى إتفاق جاد لتخفيض المعروض، أو إلى إتخاذ خطوات حقيقية ملموسة لإعادة التوازن إلى سوق النفط وهو ما ينذر بإستمرار الأزمة على الأقل في المدى المتوسط. لكن على الرغم من ذلك، قد يحدث هامش إرتفاع طفيف في أسعار النفط ، إذا ما خرج إتفاق التخفيض أو تثبيت الإنتاج إلى نطاق التنفيذ. لا يمكن الفصل بين أزمة أسعار النفط من جانب، وبين الصراعات الجيوسياسية، والخلافات السياسية لاسيما في إقليم الشرق الأوسط من جانب آخر، فيبقى الخلاف بين السعودية وإيران حاضرا خلال إجتماعات الأوبك، ومشروعات قرارات ضبط السوق. حيث تجبر تلك الصراعات المنتجين الآخرين على عدم الإمتثال لتلك القرارات، حتى صارت أسعار النفط أداة للحرب والعقاب. وبشكل عام فإن إستمرار الأزمة على هذا النحو يظل خطر على المصالح الوطنية لكافة الدول المنتجة للنفط داخل الإقليم، وخارجه ، كل هذه الظروف لن تسمح بتعافي الإقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة الإقتصادية العالمية .

دفعنا هذا الإهتمام إلى طرح إشكالية البحث التالية: " ما مدى تأثير حرب العملات الدولية و تداعياتها على مسار أسعار النفط الدولية ؟ "، وقصد الإلمام بجوانب هذا الموضوع قسمنا هذا البحث إلى محورين رئيسيين هما:

المحور الأول: حرب العملات الدولية و أهم أقطابها

المحور الثاني: تداعيات حرب العملات الدولية على مسار أسعار النفط الدولية

المحور الأول: حرب العملات الدولية و أهم أقطابها

لقد أضحت قضية تخفيض قيمة العملات للدول الصاعدة مقابل الدولار أو العملات الأخرى في الآونة الأخيرة تثير أحد أهم الصراعات الإقتصادية بين الدول.

**أولاً: جذور و مراحل حرب العملات الدولية**

لقد خاض العالم منذ بداية القرن العشرين و حتى يومنا هذا ثلاث حروب للعملات و الأخيرة مازالت مستمرة بجولاتها حتى اللحظة ، و من خلال النقاط التالية سنتطرق وبشكل مختصر قدر الإمكان على هذه الحروب فالتاريخ يعيد نفسه(بدور، 2016).

**1- حرب العملات الدولية الأولى:** بدأت في ألمانيا 1921 قادها البنك المركزي الألماني بخفض قيمة المارك لدعم الصادرات و توفير القطع الأجنبي لدفع تعويضات الحرب لإنجلترا و فرنسا وفق معاهدة فرساي ، لينتج عنها تضخم جامح ضرب ألمانيا ، وكان لابد أن يركب قطار خفض قيمة العملات كلا من فرنسا و بريطانيا و الولايات المتحدة على التوالي لتنتهي هذه الحرب باتفاق غير رسمي ثلاثي بريطاني فرنسي أمريكي بالعودة لتقييم و تثبيت عملاتهم مقابل الذهب و بالنسبة لبعضها البعض بما لا يتتافى مع المصلحة الداخلية لكل بلد، ومن أشهر أحداث تلك الحرب هو الإثنتين الأسود 28 أكتوبر 1929 (الكساد العظيم).

**2- حرب العملات الدولية الثانية :** كانت بعد الحرب العالمية الثانية فقد قرر الحلفاء الإقتصاديين بقيادة أمريكا و بريطانيا عقد مؤتمر برينتن وودز 1944، ليقوم وبشكل رسمي النظام المالي الجديد على الذهب من خلال دولار أمريكي يمكن تحويله إلى ذهب بسعر 35 دولار للأونصة و إلى عملات أخرى سعر صرفها ثابت أمام الدولار ، لتشهد حقبة برينتن وودز إستقرار في معدلات التضخم و البطالة و النمو ، حتى أعلنت بريطانيا 1967 شرارة حرب العملات الثانية بتخفيض قيمة الإسترليني ، و لم تتأخر أمريكا بالنزول إلى حلبة تخفيض العملات عدة مرات لتكون أشرس الجولات تلك التي قادها الرئيس نكسون 1971 بإعلان إغلاقه لنافذة الذهب و حظر تحويل الدولار إلى ذهب ، و بالأخص بعد هجوم الجنرال شارل ديغول 1965 على الدولار ليصفه بالمفترس المبالغ برفع قيمته ليحتل الشركات الأوروبية و قرر إستبدال 150 مليون دولار من إحتياطه النقدي بالذهب ، فكانت صفقة قاسية من قبل الجنرال شارل للدولار و رصيد أمريكا من الذهب ، لتنتهي هذه الحرب الثانية عام 1987 باتفاق اللوفر و إعلان وفاة برينتن وودز و تعويم العملات لتتحمل السوق و الحكومات مسؤولية تسعير العملات من خلال آلية العرض و الطلب السوقي و التدخلات الحكومية عند الحاجة.

**3- حرب العملات الدولية الثالثة:** جاءت كنتيجة حتمية لكساد 2007 و التي أعلن عن وجود مظاهرها وزير المالية البرازيلي في سبتمبر 2010 واصفا الوضع حينها بقوله: "إننا نعيش حرب عملات ثالثة حقيقية" فقد بدأت بقيادة الفيدرالي الأمريكي عام 2007 عندما حاول مواجهة الإنهيار الإقتصادي بخفض معدلات الفائدة القصيرة الأجل و التي بلغت الصفر و عندما فرغت جعبته من الحلول ، كان

لابد من إختلاق حل وهمي ألا و هو التسيير الكمي ، ليصفه بأنه تسيير مالي يهدف إلى تخفيض معدلات الفائدة طويلة الأجل . وهو في الحقيقة برنامج لطباعة النقود لتحفيز النمو، يهرب من خلاله الفيدرالي إلى التضخم قبل أن تلتهمه نار الإنكماش و يؤجل حل مشكلة التضخم إلى المستقبل بإستخدام أدوات مختلفة منها الرقابة المالية و رفع الفوائد و التي يحاول أن يقوم بها حاليا .

### ثانيا: مفهوم حرب العملات الدولية

حرب العملات الدولية بالمفهوم البسيط واضح للجميع بأنه سياق تنافسي بين الدول لتخفيض قيمة عملتها لتدعم صادراتها ، إلا أنه سيتم التطرق لهذا المصطلح بنوع من التفصيل .

في سبتمبر 2010 صدم وزير المالية البرازيلي جيدو مانتيجا العالم حينما أطلق دفعة واحدة ما سماه "حرب العملات" (Datush, Et Eidelman,2011,p.07)، حيث يعتبر أول من أطلق تسمية للأزمة حين قال في نهاية سبتمبر: "نعيش اليوم حرب عملات دولية ، تخفيضا معمما لأسعار العملات" . وانتشر بعد ذلك تعبير " حرب العملات" و أطلق على العديد من الخلافات المبيته بين قادة أكبر القوى الإقتصادية في العالم ، الدول الأكثر تصديرا مثل الصين و ألمانيا و اليابان و الدول الطامحة إلى تصدير المزيد مثل الولايات المتحدة و دول منطقة اليورو (www.aleqt.com).

لقد تعددت الرؤى حول مفهوم صراع العملات من خلال أبعاد العملية لكن تبقى موحدة من حيث المغزى أو الهدف و لعل أشهر هذه التعاريف هو تعريف "ويليام ليكين" الذي يرى أنها: "عملية تجاوز المحددات التنافسية الكلاسيكية الجزئية و التأثير على مؤشرات التوازن الخارجي لغرض زيادة الفرص التسويقية داخليا و خارجيا" (شربي، وعلاوي، 2014، ص ص 212-213).

كما يمكن تعريف حرب العملات على أنها إعتماد الدول العظمى على قوتها الإقتصادية لتقليل قوة تنافسية الدول الأخرى ، و تقليص حجم ثرواتها عن طريق إستخدام السياسة النقدية ، و التدخل في أسواق تبادل العملات ، كشكل من الحروب الإقتصادية الباردة ، عبر إنتهاج سياسات تعتمد على خفض قيمة العملة المحلية ، من أجل دعم القطاعات الإقتصادية الرئيسية ، لا سيما قطاع التصدير مما يؤدي إلى الإضرار بمصالح الشركاء التجاريين (Posen,2004,p.14)

كما يمكن تعريف حرب العملات أيضا : على أنها سياسة التخفيض التنافسي و هو موقف يتبلور بين الدول العالمية ، بحيث تتنافس هذه الدول ضد بعضها البعض لتحقيق سعر صرف منخفض نسبيا للعملة الخاصة بالدولة (www.fxcc.ae)

بالتالي فحرب العملات هي حرب ينشئها مجموعة من " المتلاعبين بالعملة Currency Manipulators" في دول آسيا و لكن ليس على سبيل الحصر التي تدخل بشكل كبير في سوق

صرف العملات الأجنبية للحيلولة دون إرتفاع قيمة عملاتها وجها لوجه مقابل الدولار الأمريكي و اليورو وقد وضع مؤخرا كل من صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية إجراءات صارمة لوضع حد لحرب العملات ومنع تنافسية الدول على تخفيض قيمة عملاتها (saccomanni,2014,p.15).

و يمكن القول بأن حرب العملات العالمية تقوم على أساس تبني سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة فتكون صادرات الدولة التي خفضت القيمة الخارجية لعملتها أي سعر صرفها أمام العملات الأخرى أرخص نسبيا في الأسواق العالمية من صادرات الدول الأخرى التي لم تخفض القيمة الخارجية لعملتها ، و بذلك تستطيع زيادة صادراتها و تخفيض وارداتها ، لأن سياسة التخفيض المتبعة تجعل الواردات أعلى نسبيا فيحدث ترشيد تلقائي للواردات، و هكذا تمارس سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة تأثيرها المزدوج بزيادة الصادرات و خفض الواردات بالإعتماد على تنافسية الصادرات و عدم تنافسية الواردات مقومة بسعر صرف للعملة الوطنية أقل نسبيا من أسعار صرف عملات الدول المنافسة مما يؤدي إلى حدوث فائض في الميزان التجاري للدولة التي تنتهج سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية.

### ثالثا: أهم أقطاب حرب العملات الدولية و أبرز نقاط الخلاف بينهم

1- و لعل أهم قطبين أساسيين في حرب العملات الدولية الحالية هما الولايات المتحدة و الصين أي بين الدولار و اليوان فهما أهم محركين لهذه الحرب التجارية ، و خاصة بعد المستجدات الأخيرة من خلال نجاح تدويل اليوان الصيني بعد إعتاده رسميا كعملة إحتياطي عالمي من قبل صندوق النقد الدولي في السبت 1 أكتوبر 2016 (www.5khtawat.com) بنسبة 10.92% من مجمل عملات الإحتياط الخمسة حاليا ، هذا الإعتراف الدولي المستحق باليوان جاء متأخرا بعد مواجهات إقتصادية خارجية و تحديات داخلية من حيث الدين و الإستهلاك و مستوى المعيشة لأكثر شعوب الأرض كثافة ، أثبتت من خلالها الصين أنها قادمة لقيادة الإقتصاد العالمي و الإندماج فيه مرة أخرى بحلول عام 2030 حسب رؤية البنك الدولي في عام 2015. (عبد النبي، 2016)

و لعل أهم نقاط الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين و التي يمكن حصرها من

خلال النقاط التالية (www.siiroline.or):

1- قضية العملة الصينية: تعتبر قضية العملة الصينية المعروفة بإسم يوان Yuan أهم القضايا الشائكة المتعلقة بالتجارة بين الولايات المتحدة والصين.

وتنتقد واشنطن محافظة الصين على قيمة غير حقيقية لعملتها تجعلها 40% أقل من قيمتها الحقيقية في حالة تركها لقوى السوق. ولهذا السبب تنخفض أسعار المنتجات الصينية في السوق الأمريكي وترتفع

أسعار المنتجات الأمريكية في الصين بما يؤدي لوجود هذا العجز الكبير في ميزان التجارة بين الدولتين. وترى واشنطن أن من شأن سياسة الصين بخصوص اليوان أن تؤثر سلبا على قدرة الولايات المتحدة التنافسية.

وينادي بعض أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي بضرورة فرض تعريف جمركية على المنتجات الصينية بنسبة 27.5% طالما بقيت الحكومة الصينية على سياستها الحالية في التحكم في قيمة عملتها، إلا أن مشروع القرار قد تم سحبه بعدما زار عضوان من مجلس الشيوخ الصين وتم إقناعهما أن الصين تقوم بخطوات جادة لإصلاح عملتها. وقد قامت الصين بزيادة قيمة عملتها بنسبة 2.1% وبدلا من ربطها فقط بالدولار تم ربط العملة الصينية بسلة عملات دولية، وما زال موضوع قيمة العملة الصينية يمثل أحد المشكلات الأساسية بين الولايات المتحدة والصين.

2- **سياسات الحماية التجارية المتبادلة:** تعرقل إجراءات الحماية نمو التبادل التجاري بين الدولتين لمستويات أكبر مما تبلغ عليه حاليا ، وفي أمريكا يتم التركيز على مواجهة المستثمرين الصينيين بالتركيز على المخاوف الأمنية، إضافة إلى عدم الثقة الكبيرة في الشريك الصيني. وخلال شهر أوت من عام 2005 عرقل الكونغرس صفقة شراء شركة طاقة صينية تعرف بإسم **CNOOC** لشركة البترول الأمريكية **UNOCAL**. وبسبب المخاوف الأمنية لا تصدر الولايات المتحدة التكنولوجيا العسكرية المتقدمة، أو المواد والتكنولوجيا التي يمكن أن يكون لها استخدام مدني وعسكري. من الناحية الأخرى، تقوم الصين أيضا ببعض إجراءات الحماية التجارية، وبسبب المخاوف من السرعة التي يندمج فيها الإقتصاد العالمي وما حدث من إمتلاك الأجانب ولستثمارهم لنسب كبيرة من الإقتصاد الصيني، عرقل البرلمان الصيني مشروع قانون يتعلق بحماية الملكية الخاصة يشمل أيضا ممتلكات الأجانب في الصين في مؤتمره السنوي في شهر مارس 2005. أيضا منعت وزارة التجارة الصينية مجموعة كاريل **CARYLE** الأمريكية من شراء حصة كبيرة في كبرى شركات المقاولات في الصين تعرف بإسم **XUGONG**.

3- **حقوق الملكية الفكرية:** تمثل هذه القضية أحد مصادر التوتر في العلاقات التجارية الأمريكية الصينية، ولا يقتصر الأمر فقط على نسخ برامج الكمبيوتر **Software** والأفلام **DVD**، بل يتعدى الأمر ذلك إلى نسخ وتصنيع أدوية وسيارات وقطع غيار طائرات. من ناحيتها فرضت الحكومة الصينية قانون يمنع النسخ والتزوير وأنشأت محكمة خاصة لمحاكمة من يقوم بمثل هذه الأنشطة. ويذكر بعض الخبراء أنه ليس هناك ميزة للسلطات المحلية في الصين لمكافحة

أعمال القرصنة والنسخ حيث توفر هذه الأنشطة وظائف للسكان المحليين، إضافة إلى قيام المصنعين بتقديم رشاوى للسلطات المحلية.

وتهدد الولايات المتحدة بعرض القضية أمام منظمة التجارة العالمية، إلا أنها لا تتوقع الكثير من النتائج من ذلك الإجراء على المدى القريب. وقد توصلت الصين لإتفاقية مع شركة مايكروسوفت تسمح بوجود برامج ميكروسوفت في الكومبيوترات التي يتم تصنيعها في الصين مما ينفي الحاجة للقرصنة عليها.

4- **الردع الإقتصادي:** كما أظهر البيان بعض الحقائق عن طبيعة وحجم وتشابك المصالح الإقتصادية بين الصين والولايات المتحدة لدرجة تجعل من المستحيل تصور حدوث مجابهات حقيقية بين العملاقين. ورغم عدم إنتفاء المنافسة الشرسة بين الدولتين على كافة الأصعدة السياسية والإقتصادية والتكنولوجية والعسكرية وحتى الرياضية، إلا أن دور عوامل السوق الحر المفتوح تضبط وتجعل من المنافسة مباراة ينتصر فيها الطرفان.

5- **حجم التجارة و العجز التجاري:** بدأ يشكل وصول العلاقة التجارية بين البلدين إلى رقم كبير جدا هاجسا قويا للولايات المتحدة الأمريكية ، إذ وصل حجم التبادل التجاري بين الدولتين عام 2005 إلى 245.6 بليون دولار ، أي ما يقرب من 80 ضعف حجم التجارة بين الدولتين عام 1979، إذ تمثل الولايات المتحدة الآن الوجهة المفضلة للمنتجات الصينية ، و في نفس الوقت تشتري الصين المزيد من المنتجات الأمريكية ، و ترتفع الصادرات الأمريكية للصين بمعدل نسبته 21.5 سنويا منذ 2001. فالولايات المتحدة الأمريكية و على وجه الدوام توجه أصابع الإتهام بأن الصين هي سبب العجز التجاري لديها بالتالي فهي تعتمد نحوها سياسات ضغط من أجل دفعها لتخفيض قيمة عملتها اليوان ، إلا أن هذا لم ينجح و لم يبرر العجز التجاري لدى الولايات المتحدة و الدليل على ذلك أن الصين لما رفعت من قيمة عملتها في الفترة بين 2005 و 2008 بنسبة 20% نجد أن العجز التجاري لدى الولايات المتحدة قبل الرفع كان 201 مليار دولار ليصبح أثناء الرفع 266 مليار دولار ، أي أنه زاد و لم ينقص كما كانت تتوقع الولايات المتحدة . كما تتهم الولايات المتحدة الصين بأنها سبب البطالة فيها و خاصة بطالة عمال النسيج و الملابس بسبب إنخفاض أسعار الصادرات الصينية من المنسوجات إلى الولايات المتحدة و أوروبا الغربية الأمر الذي يزيد على الصين الضغوط من أجل رفع قيمة عملتها.

إلا أنه ومن جهة أخرى يرى الكثيرون في الولايات المتحدة أن مستوى العجز التجاري الكبير من الصين لا يمثل تهديدا حيث أن اعتماد الناتج القومي الصيني بنسبة 80% على الصادرات يمثل تحذيرا للصين التي يجب أن تنمي بقية قطاعات إقتصادها، وأن تركيز الصين بهذه النسبة الكبيرة على التصدير يعني فشلها في تنمية قاعدة إستهلاكية محلية كبيرة توازي حجم نموها التجاري، وهذا بدوره

يعرض الصين لآثار سلبية كبيرة في حالة تعرض إقتصاد الدول التي تمثل سوقا بالنسبة لها لأي اضطرابات إقتصادية مفاجئة. ويساهم توافر منتجات صينية مصنعة رخيصة في الأسواق الأمريكية على حدوث تضخم في الولايات المتحدة حيث يجد الفقراء والطبقة المتوسطة كذلك منتجات رخيصة يستهلكونها.

#### رابعا: النتائج و الحلول المقترحة لمواجهة حرب العملات الدولية

إن لحرب العملات الدولية عدة نتائج ، كما وضعت عدة إقتراحات و بعض الحلول لمواجهةها بأقل الخسائر. فلقد عولجت حرب العملات في الثلاثينيات بإصلاح النظام النقدي العالمي عن طريق إنشاء صندوق النقد الدولي الذي أعطي صلاحيات واسعة للتدخل في الشؤون الإقتصادية والمالية لكل دول العالم، ولذلك نحن نأمل من مجموعة العشرين أن تضع رويشة إصلاح نقدي على غرار صندوق النقد الدولي أو تفعيل آليات الصندوق القائم لكي يكون أكثر فعالية في تنفيذ رويشات الإصلاح(ساعاتي،2015).

#### أولا: نتائج حرب العملات الدولية

أما نتائجها على العالم وطريقة الخلاص من شرورها وأثامها، فهناك عدة نتائج إقتصادية مدمرة على دول العالم بسبب هذه الحرب الإقتصادية ومن هذه النتائج(www.pal-tahrir.info):

- 1- تدمير إقتصاديات دول لحساب دول أخرى أي لحساب الولايات المتحدة، ففي عملية إقدام أمريكا على خفض قيمة الدولار الأخيرة خسرت دول العالم مليارات الدولارات بسبب إنخفاض قيمة الإحتياطي من الدولار وخاصة الصين واليابان والإتحاد الأوروبي.
- 2- تنشيط التجارة الأمريكية على حساب كساد التجارات الأخرى، وخاصة البضائع الأوروبية واليابانية، ويتسبب ذلك بخسارة المليارات من الدولارات في كل شهر، وفقدان الملايين من فرص العمل وبالتالي زيادة نسبة البطالة في هذه الدول.
- 3- إنخفاض الأجور في هذه الدول بسبب الكساد وقلة التصدير الصناعي يؤدي إلى زيادة عدد الفقراء.
- 4- إرتفاع سعر البترول والذهب، وبالتالي التأثير على قيمة الصناعات في الدول التي لا تنتج البترول، وهذا يؤدي أيضا إلى إرتفاع تكاليف المنتجات الغذائية لسببين: الأول يتمثل في إرتفاع تكاليفها أما الثاني فيتمثل في إستخدام قسم منها في الوقود البديل المسمى بالحيوي نتيجة إرتفاع سعر البترول.
- 5- عملية خفض قيمة الدولار عن طريق السيولة في الأسواق، أو عن طريق السندات يؤدي إلى آثار جانبية داخل الولايات المتحدة نفسها وذلك بهروب رؤوس الأموال إلى الخارج وخاصة الشركات الصغيرة،

وتستفيد منه الشركات العملاقة التي تتعامل بالتصدير للخارج، كذلك يؤدي إلى ارتفاع في قيمة الشراء للمواد والمنافع التجارية.

### ثانيا: الحلول المقترحة لمواجهة حرب العملات الدولية

أما الإقتراحات التي قدمت، وما زالت تقدم من قبل السياسيين والخبراء الإقتصاديين فكلها تقريبا تدور حول النقاط التالية(www.pal-tahrir.info):

- الإعداد بجدية للخروج من عباءة معيار الدولار الذي دمر هيكل الإقتصاد الأمريكي و أنهك معه الإقتصاد العالمي(عبد السلام، 2011، ص.190). و إستبدال الدولار الأمريكي بنظام مالي جديد، يضمن عدم التلاعب بإقتصاديات العالم، ومن هذه الإقتراحات ما صرح به رئيس روسيا قبل قمة واشنطن الإقتصادية حيث قال: من الضروري إنشاء نظام مالي جديد، ووجود رقابة على مختلف المراكز المالية، ودعا الرئيس السابق ساركوزي أيضا إلى وضع تنظيمات ولوائح منسقة عالميا للإشراف على المعاملات المالية، أما حاكم المصرف المركزي الصيني فكان أكثر جرأة عندما دعا إلى إستبدال الدولار عبر صندوق النقد الدولي بنظام دولي جديد لا يتأثر بسهولة بسياسات الدول بصورة فردية(الموسوي، 2010، ص.117) ، حيث يتمثل هذا النظام المالي الجديد في أن يكون محكوما بسلة عملات ( ترتبط بالذهب) لا تتعدى حصة الدولار فيها 25% بالتالي يمكن ضمان عدم تحكم الولايات المتحدة في مقررات الإقتصاد العالمي مرة أخرى ، إن معيارا جديدا للذهب أمام سلة عملات يطرح نفسه بقوة ليكون خليفة لمعيار الدولار الأمريكي و الدول النفطية مدعوة لإتخاذ خطوة جديفة في هذا الخصوص، بأن يتم إبتكار آلية جديدة لا يكون للدولار فيها تأثير واضح و هو توجه لن يضمن فقط إستقرار و عدالة المبادلات الدولية، و لكنه سيحث الأمريكيين على العمل كباقي الشعوب و الموازنة بين الإنتاج و الإستهلاك و الإِدخار، و من ثم القضاء على مختلف المشكلات التي تعترض الإقتصاد الأمريكي(عبد السلام، 2011، ص.190).

- و إرتباطا بالعنصر أعلاه ينبغي العمل على التحلل تدريجيا من ربط عملاتنا و إقتصاداتنا بالإقتصاد الأمريكي غير المتوازن و الضعيف أمام القوى الصاعدة ، و الدولار الأمريكي الواهن أمام عملات واعدة مثل اليورو و اليوان و الين ففي ظل تنامي التوقعات بل الممارسة العملية بحلول اليورو محل الدولار كعملة إحتياط دولية رئيسية يلزم قيام الحكومات بتنويع سلة الإحتياطيات و المبادلات الدولية من خلال سلة متوازنة تضم اليورو و الين و الدولار و اليوان ، كل ذلك بما يتوافق و هيكل الواردات لكل دولة أو مجموعة دول(عبد السلام، 2011، ص.191).

- الوصفة العلاجية لحرب العملات في تقدير صندوق النقد الدولي هي في توحيد الجهود على المستوى الدولي ، بحيث تخضع الإقتصاديات المتقدمة كما الإقتصادات الناشئة لفترة تعيد فيها توازنها الداخلي و الخارجي . ففي الإقتصادات المتقدمة يجب أن يكف الإعتماد الغير صحي للإستهلاك الخاص على الإقتراض و الإستيراد ، و أن يستعيد النمو المستقبلي توازنه عن طريق زيادة الإبخار و صافي الصادرات ، أما بالنسبة للدول التي تملك فائضا ، فيجب أن يتركز الجهد على تحفيز الطلب المحلي و الإستثمار ، و على تغيير إتجاه الموارد نحو الإستهلاك المحلي ، كما يجب أن تزداد الواردات و يتباطأ تراكم الإحتياطيات ، بالإعتماد على بعض التعديلات في سعر الصرف و التعاون المشترك، و لكن إجتماع دول مجموعة العشرين المنعقد في سيوول 2010 من شهر نوفمبر أثبت مدى صعوبة معالجة إختلال التوازن التجاري بجهود موحدة(صندوق النقد الدولي،2011،ص.14).

والحقيقة أن كل هذه التحذيرات والإقتراحات لا تلقى أية آذان صاغية عند الساسة الأمريكان، بل إنها قامت بالتهديد والوعيد في عدة مرات وخاصة للصين نتيجة تحريضها ضد الدولار، وقيامها بتخفيض قيمة اليوان، فقد هددت أمريكا الصين بالتخلي عن تعاملها التجاري معها إذا لم تعدل الصين من قيمة عملتها برفعها، والسبب أن الولايات المتحدة فقدت حوالي مليون وظيفة بسبب إقدام الصين على خفض قيمة اليوان أمام الدولار وبالتالي تنشيط الصادرات الصينية . وقد صرح الرئيس الأمريكي الأسبق بأن بقاء الدولار كعملة عالمية مسألة لا يمكن النظر فيها لأنها مسألة حيوية لأمريكا .  
والحقيقة أنه لا يوجد حل منظور لهذه الحرب الضارية والسبب يعود إلى النقاط التالية-[www.pal-tahrir.info](http://www.pal-tahrir.info)

- 1- أن النظام الإقتصادي الرأسمالي ما زال يتربع على عرش إقتصاديات العالم، ويسير كل حركاته النقدية والتجارية.
- 2- إن أمريكا ما زالت تتسع دائرة أزمته الإقتصادية، ولا يوجد تعافي إقتصادي كما يوهم الساسة الناس في أمريكا، وهذا يدفع أمريكا للبحث عن بدائل لسد الخلل و(حرب العملات) هذه هي إحدى البدائل التي لا غنى عنها.
- 3- أمريكا عملاق إقتصادي وعسكري لا يمكن لأي دولة من الدول الحالية مجابهته، حيث يبلغ الناتج القومي الأمريكي حوالي 97% من حجم الناتج للإتحاد الأوروبي و23% من حجم الناتج القومي العالمي، وفي نفس الوقت لا يوجد بديل عند العالم للتخلي عن الدولار الأمريكي، ولا يوجد حتى الجراءة عند الدول بالإعتاق من هذا الدولار، وأيضا ترتبط دول العالم برباط إقتصادي وثيق مع أمريكا في صادراتها حيث تبلغ صادرات الصين واليابان ما بين 15%-20% من حجم الصادرات الخارجية.

4- عدم وجود دولة مبدئية تقوم على نظام إقتصادي يخالف النظام الإقتصادي الرأسمالي في طريقة صناعة النقود وفي التجارة الخارجية والعلاقات الإقتصادية.

ومن هذه المعطيات الإقتصادية والسياسية نقول بأن هذه الحرب ستستمر، وستزداد رقعتها ودائرة أضرارها وستلحق بالعالم الولايات والشور وخاصة على الدول الفقيرة بزيادة سعر الغذاء بصورة متصاعدة، وربما أدت إلى صراعات أخرى لا يعلم ماهيتها إلا الله سبحانه وتعالى .

أما طريقة خروج العالم من هذا الشر المستطير فلا يمكن إلا بطريق واحد فقط وهو ظهور مخلص للعالم بقيام دولة إسلامية مبدئية تقوم على مبدأ صحيح، وتتخذ من الذهب أساسا لعملتها وتتحدى الولايات المتحدة وتقف في وجهها اقتصاديا وسياسيا.

فنظام الذهب هو وحده القادر على تخليص العالم من هذا الشر، وقد أثبت هذا النظام قدرته حتى الحرب العالمية الأولى، ولم يكن العالم يعاني ما يعانيه من مفاسد وشور، ولم تبدأ الشور والحروب الإقتصادية ومنها هذه الحرب إلا بعد الإنعتاق والإنفكاك من رابط الذهب. فنظام الذهب فيه مزايا وخواص لا يمكن معها وجود أزمات نقدية أو حتى اقتصادية ومنها:

1- أنه يحمل قيمته في ذاته، فلا يمكن لأي دولة أن تطبع منه ما تشاء كما هو حاصل، ولا يمكن أن يوجد تضخم في قيمة النقد إذا كان سندا للنقد .

2- الذهب له صفة الثبات في الصرف ولا يمكن أن يتذبذب كما هو حاصل في باقي العملات، حيث يكون سعر الصرف في الصباح بقيمة ثم يصبح بقيمة أخرى في المساء .

3- وجود الذهب نادر في الأرض، وقيمة إنتاجه تساوي تقريبا قيمته السوقية ولا يمكن طرحه في الأسواق بالشكل الذي يحدث مع الدولار .

هذه بعض من مزايا نظام الذهب، وقد صدرت تصريحات لبعض الخبراء في خضم هذه الحرب تتادي بالعودة لنظام الذهب ومن ذلك: ما صدر عن رئيس البنك الدولي (روبرت زوليك) حيث قال: إن هذا المعدن النفيس قد يكون جاهزا للعودة، وكجزء من مجموعة إصلاحات خاصة بالنظام المالي العالمي، إقترح زوليك على صناعات السياسات أن يأخذوا بعين الإعتبار أيضا توظيف الذهب كمرجع عالمي لتوقعات السوق حول التضخم والإنكماش والقيم المستقبلية للعملات، وهذا ما إقترحه أيضا الخبير الإقتصادي سونغ هونغ صاحب كتاب حرب العملات حيث قال: (أعتقد أن الخيار في حل هذه الحرب يعود إلى نظام الذهب، حيث أن الذهب هو عملة قياس)، وربما المقترح الأخير ربما يكون الأكثر إمكانية في التحقيق هو أنه بعد إنهيار نظام الدولار فعليك أن تعود إلى ثقة الناس والتي تقوم أساسا على الذهب. وقد سبق إلى هذا الأمر في بداية الستينات من القرن الماضي الرئيس الفرنسي السابق ديغول في مؤتمر

الإليزيه ثلاث وستين وتسعمائة وألف، لكن إقتراحه هذا أفضلته أمريكا حتى داخل البرلمان الفرنسي، مما تسبب في إعتزاله السياسة بعد ذلك.

وأخيرا نقول : إن الدولة الإسلامية هي وحدها القادرة على تطبيق نظام إقتصادي صحيح ومنه نظام نقدي يستند للذهب والفضة، وستكون هي المخلص لكل البشر سياسيا واقتصاديا وروحيا وفي كل المجالات، وهي التي ستخلص العالم مما هو من شقاء كبير وتعاسة لا تطاق (www.pal-tahrir.info).

وصدق الحق القائل : { فَهِيَ أَدَّبَعُ هَاهِيَ فَلَا ضِلُّ وَلَا شَيْقَى وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِن لَّهُ مَعِيشَةٌ ضَنْكًا.. } وقال تعالى : { وَوَلَّيْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَيِّدًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهِيَ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ } صدق الله العظيم.

### المحور الثاني: تداعيات حرب العملات الدولية على مسار أسعار النفط الدولية

لا شك أن العلاقة بين الدولار والنفط علاقة متينة ومتميزة ومتربطة، فالدولار دائما يؤثر في أسعار النفط ويعكس الطلب المتزايد على النفط والسلع الأخرى، كما أن معظم الدول المنتجة للنفط تتبع بالدولار، ومعظم المحللين يتفقون على أن هناك علاقة إيجابية بين التغيرات في سعر الصرف الحقيقي للدولار وأسعار النفط، في الوقت الذي يؤدي فيه إنخفاض الدولار إلى رفع أسعار النفط، ويجعل العلاقة بين الدولار وأسعار النفط تخضع لدراسات وتحليلات عديدة تختلف فيها النتائج.

### أولا: حرب العملات الدولية و أسعار النفط

هناك عدد من العوامل التي تضافرت للتأثير سلبا على أسعار النفط الدولية، يتصدرها زيادة المعروض نتيجة لتوسع الإنتاج من النفط التقليدي، كما من النفط الصخري، إلى جانب الإرتفاع النسبي في سعر الدولار و هناك عوامل أخرى لا يجب إغفالها و التي تتعلق بالعوامل السياسية و الحروب الإقتصادية و التجارية أهمها حرب العملات الدولية، التي توظف لخدمة الأهداف السياسية في إطار الحرب الباردة و سياسة الغرب للضغط و العقوبات الإقتصادية على روسيا بسبب أزمة أوكرانيا، و كذلك على إيران في ملف المفاوضات النووية، هاتين الدولتين اللتين وضعتا ميزانيتها السنوية على أساس سعر النفط يزيد على 100 دولار للبرميل. و قد شهد النفط هبوطا دراماتيكا في أسعاره من 115 دولارا للبرميل في جوان 2014 إلى أقل من 45 دولار للبرميل بنهاية جانفي 2015، ليفقد أكثر من 60% من قيمته. و من المتوقع أن لا يتوقف إنخفاض سعر النفط عند هذا الحد لغياب القرار بخفض الإنتاج العالمي (سرحال، 2015، ص ص 15-16).

و بإعتبار الدولار اللاعب الأساسي في حرب العملات الدولية فهو من العوامل التي لها أثر مباشر على إرتفاع أسعار النفط ، الإخفاض المستمر للدولار الأمريكي و على مدى السنوات الخمس الماضية ، وجد أن إنخفاض قيمة الدولار ستؤدي إلى إرتفاع في سعر النفط بالدولار و العكس بالعكس ، و إذا قارنا قيمة سلة العملات بسعر برميل النفط ماهي إلا إنعكاس لقيمة السلة ، و بالتالي فإن أسعار النفط تستجيب للتغيرات في قيمة الدولار .

حيث نلاحظ من الشكل رقم (01) أن أسعار النفط تتناسب عكسيا مع قيمة الدولار أي طرديا مع سلة العملات ، و ينظر معظم المحللين إلى أن أزمة أسعار 2008 تعتبر بداية النمو المتسارع للطلب العالمي على خامات النفط مقارنة بالسنوات السابقة . ففي حين إزداد الطلب العالمي على النفط بمعدل سنوي متوسط بلغ 1.1% أي ما مجموعه 4.2 مليون برميل يوميا خلال الفترة الممتدة بين عامي 1998 و 2002 ، تسارع نمو الطلب العالمي، بمعدل سنوي بلغ 2.1% أي ما مجموعه 8.2 مليون برميل يوميا خلال الفترة 2004 و 2009 و ترجع معظم أسباب هذه الزيادة في الطلب على الطاقة إلى إقتصاديات أسواق الدول الناشئة و بشكل خاص إلى الصين.

#### ثانيا: أسباب تراجع أسعار النفط الدولية

مثل عام 2014 الإرهاسات الأولى لأزمة إنهيار أسعار النفط الدولية ، وذلك عندما تراجعت الأسعار لأقل من مائة دولار للبرميل، و استمرت في الإنهيار. ثم الإرتفاع الطفيف إلى أن وصلت في الأشهر الأخيرة من عام 2016 من شهر ديسمبر إلى ما بين 53-54 دولار للبرميل(www.fxnewstoday.ae)، حيث تناول الخبراء والمحللون أزمة النفط بالبحث والدراسة، وأرجعوا الأزمة الحالية في قطاع النفط الى العديد من الأسباب، التي تتوزع بين سياسية وإقتصادية مع ترجيح السياسية منها بشكل كبير، ويمكن أن نجملها إلى أسباب رئيسية (جوهريّة) و أخرى عامة.

#### 1- الأسباب الرئيسية لتراجع أسعار النفط الدولية

لعل أهم الأسباب الجوهريّة للتراجع الحاد لأسعار النفط الدولية تعود إلى ما يلي(سليم،2016):

- تخمة المعروض من إنتاج النفط: هناك الكثير من النظريات الذي قد تخطر على أذهاننا وعلى أذهان المحللين الإقتصاديين أكثرها إنتشارا وهي تأثير الطلب والعرض على مستوى الأسعار، فما حدث في إجتماعات منظمة أوبك في فينا من فشل أعضاء دول الأوبك على الإتفاق على خفض إنتاجهم من النفط أدى لإنخفاض كبير في سعر البرميل الواحد وذلك نظرا لزيادة العرض مقابل الطلب، والركود الإقتصادي وخاصة في الصين وتراجع الطلب، وكذلك رفع الحظر الأمريكي عن تصدير النفط منذ 40 عاما على صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام(أبو منديل،2016)، حيث سارعت عدة دول في

العامين الأخيرين إلى رفع إنتاجها من النفط، على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية التي زادت إنتاجها النفطي بمقدار 4 ملايين براميل يوميا ما بين عامي 2012 و2015 بسبب إرتفاع إنتاجها للنفط الصخري، كما سمح إتفاق إيران مع مجموعة (1+5) برفع إنتاجها من النفط، وزيادة صادراتها النفطية، ومؤخرا إتجهت كل من العراق وليبيا إلى رفع إنتاجهم، وتصديرهما من النفط بهدف زيادة الإيرادات العامة لهم.

- تراجع الطلب العالمي على النفط: لاسيما لدى بلدان الإتحاد الأوروبي، ومجموعة الدول ذات الإقتصاديات الناشئة، التي تسعى لإستبدال النفط بمصادر توليد الطاقة النظيفة.

- تعثر التوصل لإتفاق بين كبار منتجي النفط: فقد فشلت كافة محاولات البلدان المنتجة للنفط خلال العامين المنصرمين في إيجاد إتفاق يحد من تخمة العرض حتى تصل إلى نقطة توازن، علاوة على فقدان منظمة "الأوبك" لقدرتها على السيطرة على الحصص الإنتاج والأسعار.

## 2- الأسباب العامة لتراجع أسعار النفط الدولية

لعل أهم الأسباب العامة لتراجع أسعار النفط الدولية تعود إلى ما يلي(العمران، 2017):

في الوقت الذي يعتقد فيه بعض المحللين بأن الأسعار تتجه نحو الإرتفاع بشكل جنوني، بسبب الأزمات والصراعات التي تشهدها مناطق آسيا والبلقان وإفريقيا، لم تأت التوقعات بالشكل المفترض أن تكون عليه الأمور، فقد توقع خبراء النفط أن تصل الأسعار سقف 120 دولارا للبرميل ، لكن لم يكن بحسبانهم أن الأسعار ستهوي الى ما دون 100 دولار للبرميل الواحد، حيث واصلت أسعار النفط التراجع بصورة غريبة إلى أقل من ذلك لتصل الى حدود 85 دولارا للبرميل ، وهو أمر غير معتاد في حالات الصراعات والأزمات الدولية مع وجود التوترات السياسية التي تسود المنطقة العربية خصوصا، ما يدعو الى إعادة تحديد اللاعبين في أسواق النفط والقوى التي تهيمن على السوق، والتي تستخدم النفط ورقة للمساومة والضغط السياسية. ومع هذا التراجع المخيف في أسعار الذهب الأسود، إرتفعت صيحات المطالبين لأوبك بخفض الإنتاج لحدود مليوني برميل يوميا، للحفاظ على تماسك الأسعار، وهنا يرى الخبراء أن الأمر يعود إلى دخول منتجين غير شرعيين مثل "داعش" في سوريا والعراق، والمليشيات في ليبيا، وغيرها من الجماعات. ويشير الخبراء الى أن منظمة أوبك بصفتها الدولية وكونها المنتج لقرابة ثلث النفط العالمي، مطالبة بالتحرك العاجل من أجل حماية السوق من التراجع، ولتحافظ على مكانتها في هذا السوق، بعد ظهور من يحاول سلب مكانتها في الفترة الأخيرة، من خلال النفط الصخري وعقد صفقات خلف الكواليس حتى تنهار الأسعار.

-1-2

عقوبات اقتصادية ضد روسيا وإيران: وهنا يرى العديد من الخبراء والمحللين الإقتصاديين والسياسيين أن ما يجري في أسواق النفط اليوم، يعد "عقابا جماعيا"، إذ إتفق منتجو النفط الكبار في العالم والولايات المتحدة الأمريكية، رغم خسارتها من النفط الصخري، على خفض الأسعار من أجل معاقبة روسيا إقتصاديا، بسبب موقفها من الأزمة في أوكرانيا، وكذلك معاقبة إيران التي تم تخفيف العقوبات المفروضة عليها، مما ساعدها من زيادة إنتاجها النفطي الذي أدى إلى زيادة في الإنتاج العالمي، بعد رفع العقوبات الدولية عنها من خلال توقيع الإتفاق النووي الإيراني في 14 جويلية عام 2015 (أبو منديل، 2016). حيث أصبح لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج. ولم تكن هذه المرة الأولى التي يستخدم سلاح النفط ضد روسيا وإيران، بل إستخدمتها إدارة الرئيس الأميركي رونالد ريغان في ثمانينيات القرن الماضي، لإحداث عجز كبير في ميزانيات موسكو وطهران. ويشير بعض المحللين إلى أن الهدف السياسي من هذا الإخفاض يبدو جليا للضغط على روسيا بخفض سعر البترول لإحداث عجز في موازنتها، وتمثل مبيعات النفط أهم مصادر الدخل بالنسبة لإقتصادات كل من روسيا وإيران، وهنا يرى العديد من الخبراء ان إستمرار أسعار النفط عند مستوياتها المتدنية قد يوجه صفة قوية لموسكو، وهو ما قد يدخل الأخيرة في أزمة مالية. وكذلك الحال بالنسبة لإيران، التي إتهمت دولا في الشرق الأوسط بالتآمر مع الغرب، لخفض أسعار النفط لإلحاق مزيد من الضرر بإقتصادها الذي أنهكته العقوبات.

-2-2

**ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة:** كان للطفرة في مجال النفط الصخري دور واضح فيما يشهد العالم من تراجع للطلب العالمي على النفط، ويرجع العديد من الخبراء في مجال الطاقة ما يشهده العالم من تراجع في أسعار النفط إلى ما تشهده الولايات المتحدة ما يطلق عليه "طفرة النفط الصخري"، وهو ما مكن الأمريكيين من الإعتماد على إنتاجهم المحلي بشكل أكبر والإستغناء عن النفط المستورد من الخارج، ما أدى إلى تراجع الطلب العالمي على النفط، إذ أن الولايات المتحدة هي أكبر مستهلك للنفط في العالم. وهنا يشير خبراء النفط إلى أن تدخل منظمة "أوبك" في وقف إنخفاض الأسعار، سيساعد أيضا المنتجين والمستثمرين في النفط الصخري "المنافس" على زيادة أرباحهم، وكذلك دخول مستثمرين جدد لهذا القطاع، وزيادة الصادرات الأميركية من المشتقات النفطية إلى العالم، وهذا ما لا تريد "أوبك" أن يحصل.

-3-2

**معاقبة دول عربية:** اللافت هنا أن غالبية الدول المنتجة للنفط هي دول نامية، وتعتمد على النفط مصدرا رئيسا في إقتصادها، واعداد موازنتها العامة، وهنا مكن الخطورة الشديدة. حيث ستكون هذه الدول الأكثر تضررا من هبوط أسعار النفط، والذي قد يشكل أزمة لدى كثير من الدول النفطية، التي تبني موازنتها على أساس أسعار متوقعة للنفط، مثل العراق، الذي يعد من أول الدول المتأثرة بهذا الهبوط، نتيجة

إنخفاض صادراته النفطية جراء الوضع الأمني الذي تعيشه البلاد، مما دفع بعض خبراء الإقتصاد الى التلويح بإيجاد حلول أمنية عاجلة لتفادي الأزمة، وكذلك ليبيا وهو ما يعني أن هذه البلدان ستواجه أزمات مالية. ولا غرابة أنه رغم هذا، أبقّت الدول المنتجة للنفط نفس الكميات الكبيرة من النفط ، الولايات المتحدة كذلك أضافت أكثر من ثلاثة ملايين برميل يوميا في السنوات الثلاث الماضية، ومنتجو "أوبك" يعملون بكامل طاقتهم، المملكة العربية السعودية التي يشكل النفط أكثر من 92% من إقتصادها، تنتج نحو 10 ملايين برميل نفط يوميا، ما يعني أن إيراداتها النفطية تراجعت في ظل الأسعار الراهنة بواقع 300 مليون دولار يوميا، حيث كان برميل النفط يباع في الأسواق بـ115 دولارا ، ليهوي الى 85 دولارا من عام 2014 ، ليصل إلى حدود 53 و 54 دولار للبرميل من ديسمبر 2016.

2-4-

**إرتفاع قيمة الدولار:** إرتفع الدولار الأمريكي بعد رفع الإحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) أسعار الفائدة 0.25 نقطة مئوية في نهاية ديسمبر 2015 وذلك في أول زيادة من نوعها منذ عام 2006 ، مما زاد الطلب على الدولار فأدى لإرتفاع قيمته أمام العملات الأخرى. إن رفع سعر الدولار وانخفاض قيمة النفط يفيد إلي حد كبير الولايات المتحدة الأمريكية، التي ستحصل على النفط وغيره من السلع الأخرى مقابل دولارات أقل (لكن ليس على المدى البعيد، إذ أن إرتفاع الدولار يعني إنخفاض صادرات الولايات المتحدة إلي الخارج) هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نجد أن التقلبات السعرية السوقية تلعب دورا هاما فيما يتعلق بالأوضاع السياسية الحالية، فإنخفاض سعر النفط وإرتفاع الدولار مقابل العملات الأخرى، يؤثر سلبا على إقتصادات الدول الواقعة تحت العقوبات الأمريكية. لكن أليس إنخفاض أسعار النفط مع بقاء تكاليف إخراجها ثابتة يعني إنخفاض عوائد الدول المنتجة، بالتالي لماذا رفضت دول أوبك خفض إنتاجها من النفط في إجتماعاتها الأخيرة، ف نجد أن السبب الأول والرئيسي: هو أن النفط يشكل العائد الأساسي لهذه الدول، فدول الخليج تعتمد إعتقادا أساسيا على ما تنتجه من النفط لتمويل نفقاتها، لذلك فإن خفض الإنتاج يعني خفضا في العوائد، مما يحتم على الدولة خفض نفقاتها ومصروفاتها العامة، أما السبب الثاني: فإن لكل دولة من هذه الدول سياستها وأهدافها الخاصة، حيث أنهم غالبا لا يتفقون على رأي واحد، فإن كانت إحدى الدول تريد رفع أسعار النفط فإن دولة أخرى قد ترفض ذلك وتزيد من إنتاجها حفاظا على السعر المنخفض إرضاء للدول المستهلكة، حتى إنه بناء على تقارير دولية فإن بعض الدول المنتجة للنفط (كالسعودية، الكويت، العراق) قامت بإعطاء خصومات على أسعار النفط (رغم إنخفاض أسعاره) للدول المستوردة (كدول آسيا وأمريكا) وذلك حفاظا على حصتها في السوق العالمية (أبو منديل، 2016). فالعلاقة العكسية بين سعر النفط، وقيمة الدولار شأنه شأن

أي سلعة تقوم بالدولار، فإن كل إرتفاع في قيمة الدولار يؤدي إلى إنخفاض في سعر النفط، وهو ما أدى لإرتفاع ملحوظ لسعر الدولار في أفر 14 عاما.

ولجمالاً، فإن أزمة إنخفاض أسعار النفط التي بدأت في عام 2014، ربما تسير نحو الإستمرار خلال المدى المتوسط على الأقل، حيث شهدت بداية الأزمة سكون من جانب الأوبك، وربما يكون متعمداً من قاداتها لأسباب سياسية، أو بمعنى أدق سكون سعودي بقصد الإضرار بإيران، وهو ما ساعد في الدفع بأسعار النفط إلى الإنهيار. غير أن بعد عامين من الأزمة يبدو أن زمام السيطرة، قد أفلت من الفاعلين، مما أدى لخسائر قاسية لجميع الدول المنتجة داخل وخارج الأوبك، فيما عدا الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما قد يمثل خطراً مباشراً على المصالح الوطنية لها، مما قاد بعضها نحو تطبيق سياسات تقشفية جديدة، علاوة على تطبيق إستراتيجيات جديدة لتتويع مواردها الإقتصادية غير النفطية. وعلى الجانب الأخر، فإن هذا الإنخفاض المستمر يمكن أن يمثل فرصة للدول المستوردة للنفط للإستفادة من إنخفاض تكلفة إستيراده في حال ثبات العوامل الأخرى كقيمة العملة وكمية الطلب أي تحقيق وفورات للمالية العامة (سليم، 2016).

و الشكل رقم (02) يوضح تحركات أسعار النفط من 2008 حتى 2016، وما يمكن ملاحظته من الشكل رقم (02) أن الأسعار في النصف الثاني من العام 2016 إرتفعت بعد موجة التفاوض الخاصة بتثبيت الإنتاج عقب إجتماع الجزائر في سبتمبر من عام 2016، إذ نلاحظ أن الأسعار تخطت حاجز 40 دولاراً، ووصلت إلى 50 دولاراً للبرميل.

تعتبر الأسعار هذا العام متدنية مقارنة مع السنوات السابقة، إذ يكفي القول إن أسعار النفط وصلت إلى عتبة 117 دولاراً للبرميل في عام 2008، وعادت وانخفضت في عام 2009 إلى 53 دولاراً، ثم ارتفعت في عام 2010، ووصلت إلى 88 دولاراً، واستمرت في المسيرة الصعودية في عام 2011 و2012، حيث بلغ سعر برميل النفط 109 دولاراً، ثم انخفضت بنسبة قليلة في عام 2013، وبلغ سعر البرميل 98 دولاراً، إلى حين انهيار الأسعار في عام 2014 إلى أقل من 50 دولاراً، وفي عام 2015، كانت الأسعار تتراوح بين 30 و40 دولاراً. تحرك أسعار النفط وفق العديد من العوامل. ولكن، وبحسب المحللين، فإن الاحتياطات النفطية التي تمتلكها العديد من الدول، تجعلها تسيطر بشكل كبير على [الأسعار](#). وبحسب البيانات، فإن فنزويلا تتربع على رأس قائمة الدول ذات الاحتياطات النفطية، بنسبة 21.2% من الاحتياطات المؤكدة عالمياً، ثم السعودية بنسبة 19.1%، فكلدا بنسبة 12.3%، وإيران بنسبة 11.2%، ثم العراق بنسبة 10%، والكويت 7.4%، ثم الإمارات 6.9%، تليها روسيا بنسبة 5.7%، وأخيراً ليبيا بنسبة 3.2%، ونيجيريا بنسبة 2.2%.

### ثالثا: العلاقة بين أسعار النفط و أسعار صرف العملات وخاصة الدولار

تعتبر العلاقة بين أسعار العملات و خاصة الدولار و أسعار النفط علاقة جد شائكة ، ففي الوقت الذي يؤدي فيه إنخفاض الدولار إلى رفع أسعار النفط ، يسهم إرتفاع أسعار النفط في خفض الدولار بسبب إرتفاع فاتورة واردات النفط الأمريكية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات، إذ يعد الإرتباط بين النفط و الدولار من المسلمات في الإقتصاد العالمي، وقد ساعد ما يعرف (بالبترودولار) والعائدات المتحققة من أسعار النفط العالية على التعاطي مع حالات العجز التجارية الكبيرة التي أصابت اقتصادها وذلك عبر تدوير الرساميل المتحققة من الصادرات النفطية للدول النامية وتوظيفها في استثمارات جديدة. و فك العلاقة بين الدولار و أسعار النفط يتطلب حلين جذريين بعيدين عن الواقع أحدهما تسعير النفط بغير الدولار. إن لم يكن هذا ممكنا فإن انخفاض اعتماد الولايات المتحدة على النفط سيخفف من هذه العلاقة بشكل ملحوظ .

#### 1- إنهيار أسعار النفط الدولية و علاقتها بالدولار

تشهد أسعار النفط أسوأ إنهيار لها منذ الأزمة المالية العالمية لعام 2008, حيث تراجع أسعار النفط الخام أمام عملة الدولار الأمريكي إلي مستويات قياسية في شهر جوان عام 2014 من 115 دولار للبرميل إلي أن وصلت في أول يوم من فيفري إلي 32 دولار للبرميل. هذا ما يجعلنا نطرح عدة إستفسارات حول هذا الوضع فأسعار النفط في إنحدار مستمر، بينما يستمر سعر الدولار الأمريكي بالإرتفاع مقابل العملات الأخرى، فما العلاقة بين سعر النفط والدولار؟ ولماذا إنخفضت أسعار النفط بهذا الشكل المفاجئ؟ ولماذا إرتفع الدولار؟ ومن المستفيد من إنخفاض أسعار النفط؟ ولماذا رفضت دول الأوبك بقيادة السعودية خفض إنتاجها من النفط في معظم إجتماعاتها والبقاء على سقف إنتاجها الحالي؟ وما مدى تأثير الظروف الحالية على الإقتصاد العالمي؟ أليس إنخفاض سعر النفط يعني إنخفاضا في عوائد الدول المصدرة له مقابل إرتفاع تكاليف إستخراجه؟ من خلال النقاط التالية سنحاول إزالة الغموض حول هذه التساؤلات.

#### 1-1- العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار:

، إذ قد يكون إرتفاع سعر الدولار أحد أسباب انخفاض سعر النفط . ولكن كيف يكون ارتفاع الدولار سببا في إنخفاض سعر النفط؟ إن هناك سلعا دولية مسعرة بالدولار حصرا، أي أنها تباع وتشتري بالدولار فقط كالنفط مثلا. مما يعني أنه في حالة إرتفاع الدولار مقابل العملات الأخرى فإن أمريكا قادرة على إستيراد النفط بسعر بخس جدا، بينما تعاني الدول الأخرى من إرتفاع سعر النفط بالنسبة لها وذلك بسبب إنخفاض قيمة عملتها مقابل الدولار (ابو منديل، 2016).

يتساءل الكثير حول العلاقة بين أسعار النفط و الدولار، وهل هي علاقة طردية أم عكسية، وما هو الرابط بين سعر النفط وسعر الدولار؟ حيث خضعت العلاقة السببية بين سعر صرف الدولار وأسعار النفط الخام للعديد من الدراسات الاقتصادية التي توصلت إلى نتائج غير حاسمة. وقد قاد الجدل الواسع في تحديد طبيعة العلاقة بين الدولار وأسعار النفط وإتجاهها إلى أربعة وجهات نظر (ابو منديل، 2016):

- **وجهة النظر الأولى:** علاقة سببية أحادية الإتجاه من سعر صرف الدولار إلى أسعار النفط الخام من خلال الآثار المباشرة وغير المباشرة لإنخفاض الدولار التي تؤدي إلى إرتفاع أسعار النفط .
- **وجهة النظر الثانية:** ترى إرتفاع أسعار النفط الخام تسبب خفض الدولار بسبب زيادة العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي والعكس صحيح. أى سببية عكسية.
- **وجهة النظر الثالثة:** فقد توصلت إلي وجود علاقة سببية متبادلة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار. إذ يجمع الرأي وجهتي النظر السابقتين.
- **وجهة النظر الرابعة:** وتشير إلي كلا من سعر صرف الدولار وأسعار النفط تتحكم بها عوامل متباينة، فالأول يتحدد بما تطرحه نظريات سعر الصرف، والثاني تتحكم به الطبيعة الخاصة للسوق النفطية وهما نتاج لهيمنة الإقتصاد الأمريكي بحيث لا توجد علاقة بينهما.

فحتى نفهم طبيعة العلاقة بين أسعار العملات وبالأخص أسعار الدولار وسعر البترول قد يكون من المفيد تذكر هذه الحقائق: النفط يتم تسعييره وبيعه وشراؤه بالدولار الأمريكي، فكل البترول في العالم الآن يسعر بالدولار رغم أن بعض الدول تشترط أن تسلم العائدات باليورو، تسلم العائدات باليورو ليس معناه أبداً تسعير النفط باليورو، ولا يوجد بترول في العالم الآن يسعر باليورو، أغلب البلدان تسلم عائدات البترول بالدولار الأمريكي هذا من جهة . ومن جهة أخرى نجد أن شركات البترول العالمية تستثمر في دول متنوعة، وهذا يعني أن التكاليف تكون بالدولار الأمريكي أو بعملة أخرى، في الوقت الذي تباع فيه نفطها في الأسواق الدولية بالدولار الأمريكي، ومن أسباب إنخفاض سعر العملة الأمريكية هو زيادة العجز في الميزان التجاري الأمريكي، وذلك معناه أن زيادة الفرق بين الصادرات والواردات يؤدي إلى تخفيض الدولار الأمريكي. و من هذا المنطلق سنعرض تأثير إنخفاض سعر صرف الدولار على النفط على المدى القصير و الطويل: فتأثير إنخفاض سعر صرف الدولار على المدى القصير يختلف عن أثر خفضه على المدى البعيد إختلافاً جذرياً، ولكن كلا منهما ينتج عنه إرتفاع سعر البترول، فإنخفاض قيمة العملة الأمريكية على المدى القصير يؤدي إلى زيادة المضاربات في بورصات البترول الآجلة، ويرفع الطلب على البترول الأمر الذي يرفع أسعاره، ويزيد عجز ميزان المدفوعات الأمريكي،

والذي يؤدي بالتالي إلى تخفيض سعر الدولار الأمريكي. أما بالنسبة لتأثير انخفاض سعر الدولار الأمريكي على المدى الطويل فإنه طالما أن النفط يتم تسعييره بالدولار الأمريكي، وبناء على الحقائق المذكورة أعلاه، فإن خفض سعر الدولار الأمريكي يسبب خفض الطاقة الإنتاجية وزيادة الطلب على البترول، وانخفاض الإنتاج وزيادة الطلب يؤديان إلى إزدياد أسعار النفط. على سبيل المثال، خفض سعر صرف الدولار يخفض القيمة الشرائية لصادرات النفط، مما يؤدي إلى خفض الإستثمارات في مجالات الإكتشاف والبحث، ومن ثم خفض الطاقة الإنتاجية عما ستكون عليه لو كان سعر الدولار عاليا(www.masrawy.com).

وعلى العموم فإن العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار هي علاقة عكسية بالدرجة الأولى، وعلاقة طردية في بعض الإستثناءات وهي كالتالي(أبو منديل، 2016):

**1-1-1- العلاقة العكسية بين النفط والدولار:** تعد صفقات بيع وشراء النفط بالدولار، وتستلم أغلب الدول النفطية عائداتها به، كما أن شركات النفط العالمية تستثمر في هذا المجال بالدولار، وتراكم الدول النفطية فوائضها المالية بعملات يحتل الدولار فيها نصيب الأسد. ففي هذا الإطار، وعندما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالتأثير في قيمة عملتها بالإنخفاض أو الإرتفاع، بإعتماد مجموعة من الوسائل من أهمها: أسعار الفائدة، أو من خلال تصريحات مسؤولي السياسة النقدية الأمريكية، فإن ذلك سينعكس على أسعار السلع والخدمات العالمية المقيمة بالدولار، وأولها النفط. وهو ما يفسر طبيعة العلاقة بين التغير في سعر صرف الدولار والتغير في أسعار النفط، نظرا إلى كون الدولار هو العملة الأولى في العالم من حيث القوة الإقتصادية، كما أن لا خلاف على أن النفط هو السلعة الأهم والأكثر تداولاً على المستوى العالمي. وتتصف طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين بالعكسية، إذ أن إنخفاض أسعار النفط يؤدي إلى إرتفاع سعر الدولار والعكس صحيح. ويستفيد الإقتصاد الأمريكي من إنخفاض أو إرتفاع أسعار النفط في الحالتين، فإذا كانت الولايات المتحدة قلقة بشأن إرتفاع أسعار النفط، فترفع من قيمة سعر صرف الدولار لتتمكن من الحصول على نفط رخيص، أما إذا كانت قلقة بشأن أمن الطاقة، فإنه عليها تبني سياسة دولار قوي لأن ذلك يحد من نمو الطلب العالمي على النفط.

**1-1-2- العلاقة الطردية بين النفط والدولار:** يمكننا التسليم مطلقا بالعلاقة العكسية بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار، فقد تحدث إستثناءات يتوافق فيها إنخفاض الدولار مع إنخفاض أسعار النفط، كما أن إرتفاع الدولار قد يساهم في رفع أسعار النفط، ويحدث هذا عادة عند تضافر مجموعة من العوامل تؤثر في آلية العلاقة العكسية بين سعر صرف الدولار وأسعار النفط.

\* **العامل الأول:** بعد إرتفاع أسعار النفط عام 1979 إلى 29 دولار للبرميل بسبب قيام الثورة الإيرانية لتتعدى سقف 36 دولارا للبرميل عام 1980 نتيجة الحرب العراقية الإيرانية، تراجعت الأسعار بداية من عام 1981 نتيجة مجموعة من العوامل منها: زيادة إنتاج النفط في دول أخرى خارج أوبك خاصة في دول بحر الشمال، وتراجع دور منظمة أوبك كمسيطر في السوق النفطية، وأيضاً تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب الركود الإقتصادي، نتيجة تبني الولايات المتحدة سياسة نقدية إنكماشية لمواجهة التضخم ، وكذلك قيام وكالة الطاقة الدولية بالتعاون مع شركات النفط الكبرى بخلق حالة من الإرتباك والفوضى في أسواق النفط. بناء على ذلك سارعت أوبك إلي خفض الإنتاج لدعم الأسعار فإضطرت المنظمة إلي تخفيض سعر النفط ليصبح 27.5 دولارا للبرميل عام 1985، ففي هذا الوقت إجمعت الدول الصناعية الخمس في بلازا وقررت تخفيض قيمة الدولار للخروج من حالة الركود.

\* **العامل الثاني:** كما أنه يتوافق إرتفاع سعر صرف الدولار مع إرتفاع أسعار النفط ، وقد حدث ذلك عام 2001 عندما سجل الدولار أعلى إرتفاع له مقابل عملات الدول الصناعية الكبرى، خاصة أمام اليورو، حيث لم يمنع ذلك من إرتفاع أسعار النفط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، نتيجة المضاربة والخوف من إنقطاع الإمدادات النفطية رغم أن هذا التوافق كان لفترة قصيرة ، إلا أن أسعار النفط والدولار سجلت ارتفاعاً مشتركاً. إعتقد أن مجرد ذكر النفط اليوم ، يتوافق مع ثلاث كلمات رئيسية تتبادر إلي الأذهان وهي : (الخليج، أمريكا، والحرب)، هذه الكلمات الثلاث تعبر عن معادلة متكاملة فدول الخليج العربية هي الدول ذات الحصة الأكبر من إنتاج النفط العالمي وتقدر بحوالي 62%، بينما أمريكا لها سياستها الخاصة التي تتبعها للحصول على ما تحتاجه من النفط. قد يتساءل البعض، أمريكا كغيرها من الدول المتقدمة التي تريد الحصول على مصادر الطاقة، إن السبب الذي يدفعنا لتخصيصها بالذكر هو كونها الدولة صاحبة العملة (الدولار) التي تقيم بها سعر برميل النفط ، مما دفع البعض إلي إطلاق مصطلحات مثل (البترودولار) والذي يطلق على الدولارات المستخدمة لإتمام صفقات شراء النفط ومصطلح (دولرة أسواق النفط) والذي يطلق على الإتفاقات والمعاهدات التي تمت بين الدول المنتجة وأمريكا لتسعير النفط بالدولار، لكن ماذا يعني أن يرتبط سعر النفط بالدولار؟ إن هذا يعني أن على الدولة الراغبة بالحصول على النفط أن تحصل أولاً على الدولارات اللازمة لتسديد ثمن النفط، طبعاً تحصل عليها من خلال الإقتراض، أو مبادلة سلع وخدمات مقابل حفنة من الورق الأخضر. إن المتتبع لأسعار النفط يجدها متقلبة ومتفاوتة إرتفاعاً وانخفاضاً من فترة إلى أخرى، وذلك بناء على عوامل كثيرة تحكم هذا التغير، كالحروب والتحالفات الدولية ، وحالة السوق وغيرها من العوامل الأخرى. لكن النقلب المفاجئ في الأسعار في هذه الآونة أثار الذعر في كثير من الدول، خصوصاً تلك المنتجة للنفط ، حيث

أن أسعار النفط إنخفضت بشكل مفاجئ حتى وصل سعر البرميل الواحد إلى 32 دولار في أول يوم من شهر فيفري من عام 2016 بعد أن كان سعره 115 دولار في يونيو من عام 2014. وتأثرت أسعار النفط سلبا بالمخاوف من وفرة المعروض مع تعميم دول أوبك وعلى رأسها السعودية على مواصلة ضخ النفط بقوة للدفاع عن حصتها السوقية، الأمر الذي يثير قلق بعض الأعضاء الأقل نفوذا في المنظمة والذين يخشون من أن يهبط سعر برميل النفط إلى 20 دولار مما يعني انخفاضا حادا في عوائد البلدان المنتجة.

## 2- تداعيات وآثار تراجع أسعار النفط

سيكون لتراجع أسعار النفط تداعيات مؤثرة في ميزانيات معظم الدول المنتجة للنفط ، و التي بات كثير منها متضرر بشكل قاس، و أخرى لا تزال قادرة على الصمود لسنوات مقبلة بسبب الإحتياجات المالية الضخمة المتراكمة من عوائد النفط في السنوات السابقة. و تشير توقعات الخبراء إلى أن الهبوط الحاد في سعر النفط سيؤدي إلى خسائر للمنتجين لا تقل عن 2 ترليون دولار سنويا ، و يكسبها المستهلكون ، بإفتراض حجم للإستهلاك العالمي بنحو 90 مليون برميل من النفط يوميا. على أن مصادر منظمة الدول المصدرة للنفط "الأوبك" تشير إلى أن هبوط سعر النفط يقترب من نهايته ليستقر على المدى القصير بين مستوى 40 إلى 60 دولار للبرميل. ذلك أن المنتجين من خارج المنظمة لا يمكنهم تحمل هبوط أسعار النفط بنفس القدرة المتاحة لدى أعضاء الأوبك ، كما من المتوقع تراجع الإمدادات النفطية من خارج أوبك ، بإعتبارها أصبحت مرتفعة التكلفة ، حيث تأثر الأسعار المنخفضة سيكون أكبر على الدول من خارج المنظمة ، و ليس على أعضائها الذين يتمتعون بتكلفة إنتاج منخفضة . و سيؤدي خروج قدر من الإنتاج من السوق إلى إنحسار فائض المعروض ، مما يجر إلى إرتفاع تدريجي في الأسعار (سرحال، 2015، ص ص 15-16). إذ تختلف الآثار المترتبة على إنخفاض أسعار النفط إختلافا كبيرا من بلد لآخر، وبحسب خبراء الهبوط الحاد لأسعار النفط، فانه يبدو نعمة للبلدان الرئيسية المستهلكة للنفط، في وقت تجددت فيه المخاوف بشأن النمو الاقتصادي، لكنه قد يكون نقمة للبلدان المنتجة. ويتوقف ذلك إلى حد كبير على ما تتبعه من سياسات الصرف الأجنبي، فالهبوط الحاد في قيمة العملة الروسية (الروبل) مثلا ساعد على التخفيف من آثار انخفاض أسعار النفط، وأتاح للسلطات الاستمرار في الإتفاق المحلي المرتفع، الا أن موسكو في حقيقة الامر ستضطر إلى أن تقلص بشدة وارداتها المرتفعة التكاليف على نحو متزايد. والوضع مماثل في إيران وفنزويلا، مع أن تقييم آثار أسعار الصرف الأجنبي أصعب، لأن العملة الرسمية لكلا البلدين لا تتسم بحرية التداول على نطاق واسع. وجسب وكالة الطاقة الدولية في تقرير لها قالت انه "في البلدان التي لا تكون عملتها مربوطة بالدولار

الأمريكي ساعدت التقلبات في أسعار الصرف الأجنبي على إبطال جانب من أثر التراجعات الأخيرة لأسعار النفط، وهكذا فإن الإيرادات الإسمية لصادرات روسيا بالروبل زادت في الآونة الأخيرة على الرغم من هبوط قيمتها بالدولار". وعلى النقيض من ذلك فالبلدان الأعضاء في "أوبك" من دول الخليج مثل السعودية والإمارات العربية المتحدة، اللتين ترتبط عملتيهما بالدولار فإنها شهدت أكبر هبوط في الإيرادات بالعملات المحلية جراء هبوط أسعار النفط (العمران، 2016). وفي ضوء انخفاض أسعار النفط حالياً، سيترتب نتائج سلبية على تراجع الإستثمارات و الإنفاق على المشروعات النفطية، حيث قد ينتج عن نقص الإستثمار في الوقت الحاضر نقصاً في الإمدادات المستقبلية، مما يدفع بأسعار النفط إلى تسجيل قفزات كبيرة مستقبلاً.

#### رابعاً: مساعي منظمة الأوبك في حل أزمة النفط

بطبيعة الحال فرضت الأزمة المستمرة العديد من الاجتماعات والمشاورات بغرض تحجيم الآثار السلبية للأسباب سالفة الذكر. وفي إطار ذلك، توصلت دول "الأوبك" في إجتماع تشاوري عقد بالجزائر في سبتمبر من عام 2016 إلى إتفاق لتقليص إنتاج الأوبك إلى نطاق 32,5-33 مليون برميل يوميا، إلا أنه حتى الآن لم يتم التوصل إلى نصيب كل دولة من التخفيض. غير أن هذا الإتفاق قد إستثنى كل من العراق، وليبيا، ونيجيريا من التخفيض بسبب ما تعانيه كل دولة من حرب، وصراع داخلي، وأوضاع متعثرة لحد بعيد خاصة لأوضاع المالية العامة. ويبدو أن إيران هي الأخرى سوف تتجه للانضمام إلي قائمة طالبي الإعفاء من تخفيض الإنتاج، ذلك على الرغم من تصريحات مسؤوليها الرسمية، التي تصب في مجملها في إتجاه ترحيبها بأي إتفاق يعيد التوازن إلى سوق النفط. وفي حقيقة الأمر فإن طلب إيران أن تعفى من قرار التخفيض يرجع إلى رغبتها في رفع حصتها السوقية داخل سوق النفط العالمي، بعدما تم رفع حظر الإستيراد منها فور الإتفاق الذي قامت بإيرامه مع مجموعة الدول (5+1)، وتستهدف إيران حصة سوقية تقدر بـ 12,7% من إنتاج الأوبك، وهو ما يستلزم إنتاج يومي يقدر بـ 4,3 مليون برميل. لعل ما يثير التعجب، ويؤكد على عدم وجود نية لدي دول الأوبك للالتزام بالاتفاق، أن إنتاج دول المنظمة في الشهر الأول الذي جاء بعد إبرام الاتفاق مباشرة -أكتوبر 2016-، قد إرتفع إلى مستوى قياسي، فقد ضخنت دول الأوبك 33,64 مليون برميل يوميا خلال شهر أكتوبر، بزيادة تقدر بـ 240 ألف برميل يوميا عن شهر سبتمبر قبل الإجتماع، وذلك طبقاً لبيانات الأوبك. ومن الجدير بالذكر أن هذا المستوى من الإنتاج يعد الأعلى في إنتاج دول الأوبك منذ العام 2008، وفقاً لمراجعة أجرتها وكالة رويترز لتقارير "الأوبك" السابقة.

فوفقاً لتقارير وكالة "سي إن بي سي" الأمريكية، فقد شهد سوق النفط ارتفاعاً في الإنتاج بقيادة عدة دول أبرزها العراق التي أنتجت 4,7 مليون برميل يومياً، وإيران بإنتاج يصل إلى 4 ملايين برميل يومياً، فيما أنتجت نيجيريا 2,1 مليون برميل يوماً، ورفعت ليبيا إنتاجها اليومي إلى 600 ألف برميل، وتسعى للوصول إلى إنتاج 900 ألف برميل في شهر ديسمبر المقبل.

ومن خارج الأوبك، ارتفع إنتاج روسيا الاتحادية من النفط إلى 11,2 مليون برميل يومياً، وهو رقم ضخم جداً فيما إستمرت الولايات المتحدة الأمريكية في تطوير إنتاجها من النفط الصخري ليصل إلى 4,46 مليون برميل يومياً، علماً بأن الإنتاج الأمريكي الكلي من النفط يصل إلى 8,84 مليون برميل يومياً وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، أي أن النفط الصخري يشكل حوالي 50% من الإنتاج. إن هذه الصورة من الإنتاج المتزايد من النفط داخل وخارج الأوبك، جعلت المنظمة تحذر بشكل مستمر من عدم الوصول إلى صيغة ملازمة لإتفاق الجزائر، ودفعت وزراء الطاقة إلى اجتماعات ومباحثات مستمرة أبرزها مناقشات وزير الطاقة الروسي مع نظرائه في السعودية وقطر (سليم، 2016).

#### خامساً: المسار المستقبلي لتراجع أسعار النفط الدولية

تذهب التوقعات عن مستقبل النفط للعديد من الخبراء الإقتصاديين و المنظمات الدولية المعنية بشئون الطاقة والتنمية بخاصة الأوبك، البنك الدولي، والوكالة الدولية للطاقة الى أنه في الأعوام العشرة المقبلة على الأقل ستعرض الدول النفطية لمزيد من المشاكل الإقتصادية إذا لم توسع إستثماراتها معتمدين بهذا التوقع على (سليم، 2016):

- **غياب قوي للمركزية في إنتاج النفط عن المفاوضات**، فلم تشهد المحادثات مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي لم تعلن عن نيتها لخفض إنتاجها من النفط الصخري، وهو عامل مهم وسبب رئيسي لتخمة المعروض في السوق العالمية، وهو لا يمكن تجاهله في إتفاق ضبط السوق النفطي. وطبقاً لتصريحات مدير الوكالة الدولية للطاقة، أنه إذا إستطاعت الأوبك كبح إنتاجها، وقيادة السعر إلى 60 دولار للبرميل، فإن منتجي النفط الصخري سوف يستمرون في ضخ المزيد من إنتاجهم إلى السوق، وبالتالي إستمرار تخمة المعروض، التي سوف تدفع السعر للهبوط مرة أخرى.
- **إستمرار إنخفاض الطلب العالمي على النفط**، فطبقاً لوكالة الطاقة الدولية، فإن الطلب العالمي على النفط لن يصل إلى الذروة قبل عام 2040، وذلك عند مستوى 103 مليون برميل يومياً، ويرتبط هذا الإنخفاض بتنفيذ الدول لإتفاقية المناخ الأخيرة في باريس، والتي تهدف للحد من إستخدام الوقود الحفري الملوث للبيئة.

وفي هذا الصدد، أخرجت الوكالة ثلاثة سيناريوهات، يتمثل الأول فيما يعرف بـ "السياسات الجديدة"، وهو أن تسعى الدول إلى تحقيق متطلبات تنفيذ الإتفاقية، وتطوير البيئة التشريعية الخاصة بها حتى تتلاءم مع خفض استخدام الوقود الحفري، ومن خلاله سوف يحدث التوازن عند مستوى السعر 80 دولار للبرميل بحلول عام 2020. أما السيناريو الثاني فيطلق عليه "سيناريو 450"، والذي يفضي إلى إنخفاض استخدام النفط بوتيرة حادة وسريعة. أما السيناريو الثالث فيتمثل في "السياسات الحالية"، ويشير إلى عدم إتخاذ أي خطوة نحو تنفيذ إتفاق باريس، وهو السيناريو الأبعد.

كما تم الإعتماد على هذه الرؤية المستقبلية على بيانات الإكتشافات الجديدة الموجودة لدى الغرب خاصة الغاز الصخري، الذي سيؤدي الى تراجع أسعار الطاقة، وبالأخص الغاز والنفط. وبالتالي التأثير على ميزانيات الدول على المدى القصير و البعيد، ولهذا رجح خبراء أن تحقق الدول الكبرى المصدرة للغاز المسال ميزة إستراتيجية في تسويق إنتاجها، على رأسها قطر، وسط بوادر عجز قطاع الغاز المسال في الولايات المتحدة عن التكيف تماما مع أسعار منخفضة للطاقة. من جهة أخرى توقع البنك الدولي والمؤسسات الدولية، أن يكون هناك إنخفاض خلال الأعوام العشرة المقبلة للغاز الطبيعي بنسبة 20% إلى 25% ، ويؤكد توقع البنك الدولي أن هناك تكنولوجيا جديدة، وأن الطاقة الصخرية ليست موجودة حصريا في الولايات المتحدة، إنما أيضا في الصين، وفي العديد من دول العالم، وفي أوروبا، لكن دولا أخرى تمنع إستخراج هذه الطاقة بإعتبارها مضرّة للبيئة، ومن المحتمل مع إشتداد الصراع السياسي خاصة مع روسيا أن يتم الإعتماد على هذه الطاقة.

ولنعكست التوقعات المتشائمة بصورة واضحة على الخسائر الضخمة، التي تعرضت لها الأسواق المالية في الخليج ، وفي مقدمتها السوق السعودي بإعتبار أن أسواق المال عادة ما تعكس توقعات المستقبل سواء كانت توقعات متفائلة أو متشائمة، وعلى هذا الأساس تراجع الإستهلاك العالمي نتيجة البيانات الإقتصادية السيئة لأوروبا واليابان، والأسباب الجيوسياسية في الشرق الأوسط وأوروبا، وتراجع النمو في الصين، وغطت الضبابية الصورة المستقبلية للإقتصاد العالمي. ولهذا خفض العديد من المنظمات والوكالات الدولية، مثل أوبك ووكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة توقعاتها بخصوص نمو الطلب العالمي على النفط خلال العامين المقبلين من عام 2016 إذ تؤكد البيانات الإقتصادية لكبار المستهلكين مثل الصين واليابان والولايات المتحدة، إستمرارية التباطؤ الإقتصادي أطول من المتوقع (ال عمران، 2016).

الخاتمة

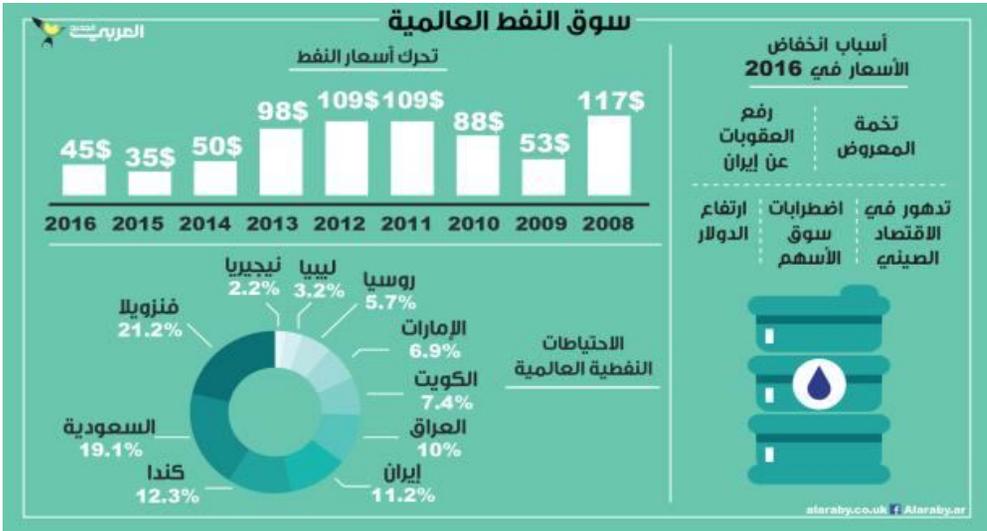
في الختام يمكن القول أنه وفي ضوء كل المتغيرات التي تحيط بسوق النفط العالمية، أصبح توقع اتجاه و مسار أسعار النفط العالمية ليس بالأمر اليسير، لتأثرها بعوامل من الصعوبة توقعها، ومنها ما يتصل بالصراعات الدولية التجارية منها كحرب العملات الدولية و ما تتضمنها من تلاعبات على مستوى أسعار الصرف الدولية إضافة إلى المشاكل الداخلية السياسية في بعض الدول النفطية مثل ليبيا ونيجيريا والعراق. وعليه ستبقى الأسعار المستقبلية للنفط رهينة قدرة العالم على تلبية نمو الطلب العالمي عليه. و بما أن النفط الخام مسعر بالدولار، بلا شك أن قوة الدولار الأمريكي تؤثر سلبا على أسعار النفط وذلك بحكم الارتباط العكسي الذي يربط الدولار بأسعار النفط ، حيث أن عامل الدولار ورفع أسعار الفائدة الأمريكية خلال ديسمبر من العام 2015، قد واجهت بذلك أسعار النفط رياحا معاكسة من قوة الدولار الأمريكي بمجرد أن بدأ الإحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة والإتجاه نحو تشديد السياسة النقدية. و متغير السياسة النقدية الأمريكية من المتوقع أن يعزز قوة الدولار، وأن يجعل العقود المستقبلية للنفط المقومة بالدولار أكثر تكلفة بالنسبة للمشتريين الذي يستخدمون عملات أخرى. ولا يمكن فصل هذه العلاقة لأن الحلول المتمثلة في تسعير النفط بغير الدولار أو تخفيض اعتماد الولايات المتحدة على النفط غير ممكنة حاليا . فعلى المدى القصير يسهم إنخفاض الدولار في تشجيع المضاربين على دخول أسواق النفط ، والذي يسهم بدوره في زيادة أسعار النفط وزيادة جذبها، أما على المدى الطويل يسهم إنخفاض الدولار في تخفيض نمو الإنتاج بينما يسهم في زيادة النمو في الطلب على النفط، الأمر الذي ينتج عنه إرتفاع أسعار النفط. هذا الإرتفاع لا يعني بالضرورة أن يكون نافعا للدول المنتجة لأن العبرة بما يمكن أن تشتريه عوائد النفط وليس بسعر البرميل.

### ملحق الجداول و الأشكال البيانية

شكل رقم (1): أسعار النفط و العملات ل: 43 دولة مقابل الدولار الأمريكي.



المصدر: فادي عبد الله العجائي، أسعار الذهب و النفط و حقيقة حرب العملات, متاح على: [www.alriyadh.com](http://www.alriyadh.com)، تاريخ التصفح: 2015/11/04، على الساعة: 15:37.  
شكل رقم (02): تحركات أسعار النفط العالمية (2008-2016)



المصدر: بليقيس عبد الرضا، متاح على [www.alaraby.co.uk](http://www.alaraby.co.uk) ، تاريخ التصفح : , 28/12/2016 على الساعة: 16:55.

## قائمة المراجع:

1. بدور، وحيد.(2016). جولة جديدة من حرب العملات الثالثة (الناز تحت الرماد)، متاح على الموقع: [www.arabict trader.com](http://www.arabict trader.com).
2. شربي، محمد أمين، وعلاوي، محمد لحسن.(2014). الحماينة الجديدة: حرب العملات و أهمية تفعيل دور منظمة التجارة العالمية. مجلة الباحث ، (العدد 14).
3. عبد النبي، محمد مهدي.(2016). هل حان أوان اليونان؟، متاح على الموقع: [www.arabict trader.com](http://www.arabict trader.com).
4. بساعاتي، أمين.(2013). حرب العملات بين الحاضر والمستقبل ، متاح على الموقع: [www.startimes.com](http://www.startimes.com).
5. عبد السلام، رضا.(2011). العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع.
6. الموسوي، ضياء مجيد.(2010). الأزمة المالية العالمية الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية.
7. صندوق النقد الدولي(2011)، نحو نمو متكافؤ ومتوازن، التقرير السنوي.
8. سرحال، مي دمشقية.(2015). إستشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015-2016 في ظل تراحم التحولات و المتغيرات، لبنان: التقرير السنوي رقم (8) الإتحاد العام لغرف التجارة و الصناعة و الزراعة للبلاد العربية.
9. سليم، ريم.(2016). أين تتجه أزمة انخفاض أسعار النفط العالمية؟ ، متاح على الموقع: [www.youthmoth.com](http://www.youthmoth.com).
10. أبو منديل، زياد(2016). ما السر وراء إنخفاض أسعار النفط و إرتفاع سعر الدولار الأمريكي، متاح على الموقع: [www.palsawa.com](http://www.palsawa.com).
11. العمران، عامر.(2016). هبوط أسعار النفط.. الأسباب، متاح على الموقع: [www.rawabetcenter.com](http://www.rawabetcenter.com)

المراجع باللغة الأجنبية:

- 01.Posen, Adam S . (2004. AVOIDING A CURRENCY WAR HOW A NEW 'DUAL- KEY' EXCHANGE RATE SYSTEM COULD HELP THE UNITED STATES, JAPAN, THE EUROZONE-AND CHINA- FIND A WAY OUT, *The Magazine Of The International Economic Policy*, Washington.
- 02.Dadush, Uri, et Eidelman, Vera.(2011). *Currency Wars*, Carnegie Endowment for International Peace, Washington..
- 03.Saccomanni, Fabrizio.(2015) BIS Special Governors' Meeting, Bank For International Settlements , Monetary Spillovers ? Boom And Bust ? Currency Wars ? The International Monetary System Strikes Back, Manila.

المواقع الإلكترونية:

1. [www.aleqt.com](http://www.aleqt.com), Vue:20/11/2014 à 12 :52.
2. [www.fxcc.ae](http://www.fxcc.ae), Vue 12/03/2014, à : 06 :06
3. [www.5khtawat.com](http://www.5khtawat.com) , Vue :26/12/2016, à : 14 :28.
4. [www.siironline.org](http://www.siironline.org) , Vue :25/12/2016, à :00 :07.
5. [www.pal-tahrir.info](http://www.pal-tahrir.info), Vue : 30/12/2013 , à :14 :22.